



المناعة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية المؤشرات والدلالات

إدارة التخطيط ودعم القرار

الربع الرابع لعام 2016 م

إعداد الدكتورة / نيفين حسين - خبير اقتصادي



المقدمات

- مقدمة
- مقومات القوة في اقتصاديات دول المجلس
- تطورات أسعار النفط العالمية ودول المجلس
- الانعكاسات العالمية على اقتصادات دول المجلس
- تداعيات انخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون
- دلالات التنوع في الاقتصادات الخليجية
- أداء الأسواق المالية الخليجية
- الأداء الاقتصادي لدول المجلس في المؤشرات الدولية والتقارير الدولية
- الملاحق
- النتائج
- المراجع



مقدمة

تعد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أقل البلدان في العالم تضرراً من الأزمات الاقتصادية العالمية، حالها في ذلك حال العديد من البلدان الصاعدة، كدول مجموعة "بريكس" التي تضم الصين وروسيا والبرازيل والهند.

ولكل من هذه البلدان والمجموعات الاقتصادية الأسباب والمبررات التي جعلت اقتصاداتها أقل تأثراً بهذه الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي، ولاسيما الاقتصادين الأمريكي والأوروبي، والتي ما زالت تداعياتها تتوالى تبعاً.

وما يعيننا هنا هو تلك الأسباب والدلالات التي تخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولاسيما ما يرتبط ببنيتها الاقتصادية، التي أهلتها للتعامل مع تداعيات هذه الأزمات بمرونة عالية، إضافة إلى بعض المتغيرات العالمية التي منحت هذه البلدان مرونة إضافية.

مقومات القوة في اقتصاديات دول المجلس

لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقومات قوة متعددة ، يجب عليها استغلالها، فلقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس 1.6 تريليون دولار في عام 2014 ، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 33.5 الف دولار، كما بلغت صادرات دول المجلس نحو 861 مليار دولار، أما واردات دول المجلس 476 مليار دولار خلال نفس العام.

ويعد من أهم نقاط القوة في اقتصادات دول المجلس هو انخفاض التضخم الخليجي ، فلقد انخفض التضخم الخليجي العام بصورة طفيفة من مستواه 2.1% في شهر أبريل 2016 ليصل إلى 1.9% في شهر مايو 2016 مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق.



وقد ساهمت مجموعة "النقل" بأعلى مساهمة بلغت نسبتها 0.7% من إجمالي التضخم الخليجي العام 1.9% لهذا الشهر، تلتها مساهمة مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0.3%، وكلا من مجموعة "الأغذية والمشروبات"، "التجهيزات المنزلية" و"التعليم" بنسبة 0.2% لكل منهم، وكلا من مجموعة "التبغ"، "الصحة" و"السلع والخدمات المتنوعة" بنسبة مساهمة بلغت 0.1% من إجمالي التضخم الخليجي العام. وعلى مستوى المجموعات سجلت مجموعة التبغ أعلى تضخم بلغ 14.6%، في المقابل انخفضت الأسعار لمجموعة المطاعم والفنادق في شهر مايو 2016م بنسبة 0.7%. أما بالنسبة لتأثير الدول في التضخم الخليجي العام فقد بلغت مساهمة المملكة العربية السعودية 1.4% من التضخم الخليجي العام، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 0.15%، ودولة الكويت بنسبة 0.11%، ومملكة البحرين بنسبة 0.10%، ودولة قطر بنسبة 0.08%، وسلطنة عمان بنسبة 0.06%.

معدلات التضخم الوطنية في دول مجلس التعاون في شهر مايو 2016 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق تراوحت بين 1.1% في سلطنة عمان، 1.6% في الامارات ، 2.6% في قطر ، 2.8% في الكويت ، 3.7% في البحرين و 4.1% في المملكة العربية السعودية، حسب آخر الإحصاءات الصادرة من المراكز الإحصائية الوطنية.

أما البنية التحتية لدول المجلس ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعتزم استثمار نحو 210 مليارات دولار في مشروعات البنية التحتية في الفترة ما بين عامي 2016 و2020، ومعظم هذا الانفاق يأتي في إطار استعدادات دول مجلس التعاون لأكبر حدثين، وهما معرض "أكسبو 2020" في دولة الإمارات، ومونديال 2022 في قطر.

أن منطقة الخليج تعيش ازدهاراً غير مسبوقاً بسبب هذين الحدثين، فمعرض إكسبو، هو تجمع عالمي ينظم مرة كل 5 سنوات يضم مئات المشاركين بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الدولية، والشركات، ويضم فعاليات تستهدف تعزيز العلاقات الدولية، والاحتفاء بالتنوع الثقافي، وتقدير الإبداعات التكنولوجية. ودبي هي المدينة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا التي تستضيف معرض أكسبو العالمي.



كما تستعد قطر لإستضافة كأس العالم في 2022 بالعديد من مشروعات البنية التحتية والتي يتصدرها إنشاء الملاعب الرياضية، وسيتم تخصيص استثمارات بقيمة 120 مليار دولار لقطاعات النقل وبناء الطرق والجسور ضمن تلك الاستثمارات. ومن المتوقع إن قطاع التشييد في دول الخليج سينمو بنسبة 5.3 % سنوياً حتى عام 2020 مقارنة بنحو 2.2 % في الاقتصاديات المتقدمة، وذلك لان تلك الدول تعمل على زيادة الاستثمار في البنية التحتية لاعتبارها عاملاً من عوامل النمو ومساهمة في خلق فرص للعمل وتوفيرها.

نظرات أسعار النفط العاطية ودول المجلس

تقف المسألة الخاصة بتطورات أسواق النفط العالمية في مقدمة هذه المتغيرات الدولية التي ساعدت دول المجلس على الحد من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمات على أوضاعها الاقتصادية؛ حيث ارتفعت أسعار النفط من 36 دولاراً للبرميل في بداية عام 2009 أي بعد الأزمة المالية مباشرة لتكسر حاجز المائة دولار

للبرميل في عام 2011 مما ساهم في توفير قدرات مالية كبيرة لدول المجلس وفائض مهم في موازنتها السنوية ، استغلته هذه البلدان في دعم المؤسسات المالية والمصرفية فيها، وفي زيادة الإنفاق الحكومي وتنشيط الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

وقد ساعد ذلك كثيراً على الخروج من شرنقة الديون الهائلة والمخصصات الكبيرة لها، والتي تعرضت لها بعض البنوك الخليجية من جراء التأثيرات الشديدة للأزمات على بعض القطاعات، وخاصة القطاع العقاري والهبوط الحاد في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون.

وبفضل سرعة انتعاش قطاع التجارة والنقل الدوليين، تمكنت دول المجلس من استرجاع مكائنها الدولية في أنشطة هذين القطاعين اللذين يشكلان نسبة مهمة من الناتج المحلي، وخصوصاً في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحولت إلى مركز عالمي للتجارة والنقل.



وضمن هذه العوامل أيضاً، تأتي مسألة محدودية انكشاف المؤسسات المالية والمصرفية الخليجية على البلدان المأزومة بالديون، كالولايات المتحدة واليونان وإيطاليا وأيرلندا؛ حيث تعاني العديد من اقتصادات البلدان، كألمانيا وبريطانيا وفرنسا من جراء انكشافها على الدول التي تعاني من تراكم الديون العالمية، مما عرضها، وما زال، لتداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة.

وبالإضافة إلى هذه العوامل والمتغيرات الدولية، فإن اقتصادات دول المجلس حققت تقدماً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين جعلها أكثر قدرة على تحمل التقلبات الاقتصادية العالمية والتعامل معها بمرونة أكبر؛ حيث أصبحت هذه الاقتصاديات أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على أسعار النفط المتأرجحة صعوداً وهبوطاً، ليس استجابة لمستويات العرض والطلب في الأسواق العالمية فحسب، بل تجاوزاً مع الأحداث السياسية والأمنية ورغبات المضاربين؛ حيث حققت دول المجلس واحدة من أعلى معدلات النمو في العالم خلال سنوات العقد الماضي.

وشهدت السنوات الماضية أيضاً تطورات ملحوظة في أداء المؤسسات المالية والمصرفية الخليجية، ولاسيما الصناديق السيادية، التي أصبحت في مقدمة الصناديق السيادية في العالم في حجم الموجودات؛ إذ قامت هذه الصناديق بشراء حصص مهمة من أصول مؤسسات مالية عريقة وذات عائدات جيدة بشكل عام، كما استحوذت على مؤسسات أخرى بالأهمية نفسها. وقد أتاح مثل هذا التوجه مضاعفة عائدات الاستثمارات الخارجية؛ بحيث أصبحت تشكل جزءاً كبيراً من عائدات الدولة، بل إنها اقتربت في بعض السنوات من عائدات النفط، مما وفر مداخل إضافية مكنت دول المجلس من التغلب على بعض التداعيات الناجمة عن الأزمات العالمية.

وتزامناً مع ذلك حقق القطاع المالي والمصرفي المحلي تقدماً نوعياً في أدائه؛ بحيث تحولت العديد من المؤسسات والمصارف المحلية إلى مؤسسات كبيرة نسبياً، سواء من خلال الزيادات المتتالية في رؤوس الأموال والأصول أو من خلال الاندماجات الكبيرة، كاندماج بنك دبي الوطني وبنك الإمارات الدولي ليشكلا أكبر بنك في المنطقة تحت اسم



"بنك الإمارات دبي الوطني"؛ إذ أدى ذلك إلى زيادة اندماج القطاع المالي والمصرفي في الاقتصاديات الخليجية التي أصبحت أقل اعتماداً على المؤسسات والبنوك الأجنبية في تمويل المعاملات والعقود التجارية والمشاريع التنموية الكبيرة، وبالتالي قلل كثيراً من انكشافها على المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية المتورطة في الأزمات العالمية، وبالأخص أزمات الديون.

وهذا يوضح أن القطاعات الاقتصادية الخليجية الأكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي، وهي قطاعات الخدمات المالية والتجارة والنقل الجوي استطاعت تفادي الجزء الأكبر من تداعيات الأزمات العالمية، في الوقت الذي استعادت فيه أسواق النفط العالمية قوة اندفاعها، مما ساعد دول المجلس على تجاوز تداعيات هذه الأزمات بأقل الخسائر الممكنة.

ومن المؤكد أن لهذه التطورات والتغيرات الخليجية النوعية دلالات عديدة تكمن في تأكيد ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى إحداث مزيد من التنوع في الاقتصادات الخليجية، بما يزيد من مناعة هذه الاقتصادات وقدرتها على مواجهة الأزمات القادمة والمتوقعة وفق البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ومن الدلالات المهمة في هذا الصدد تعزيز مكانة دول مجلس التعاون ودورها في الاقتصاد العالمي، فهذه الدول ويفضل قوة اقتصادها، صنفت ضمن الاقتصاديات العالمية الصاعدة إلى جانب الصين والهند والبرازيل، والتي ساهمت، وما تزال، تساهم بقوة في جهود إنعاش الاقتصاد العالمي؛ بفضل معدلات التنمية العالية التي تحققها، وبفضل ارتفاع مستويات الطلب في أسواقها على مختلف أنواع السلع والخدمات.

وفي هذا الصدد يمكن لدول المجلس، إضافة إلى دورها المحوري في تعزيز التوازن المطلوب بين العرض والطلب في أسواق النفط العالمية، المساهمة في إيجاد الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي العالمي وتجنب الدخول في مرحلة ركود جديدة والحد من التضخم.



وبالنتيجة، فإن البنية الاقتصادية والسياسات المالية والاقتصادية المرنة التي انتهجتها دول مجلس التعاون الخليجي لم تتح التخفيف من حدة تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية فحسب، وإنما أتاحت أيضاً فرصاً استثمارية مجدية استغلتها دول المجلس في تخفيض تكاليف المشاريع الترموية المزمع تنفيذها داخلياً والاستحواذ على مؤسسات مهمة ومربحة خارجياً، مما يعطي دفعاً جديداً لاقتصاديات هذه الدول في السنوات القادمة.

الانعكاسات العالمية على اقتصادات دول المجلس

انخفض سعر برميل النفط في أسواق العالم بنسبة 55% في أقل من سبعة أشهر. وقسم الانهيار المتسارع دول العالم خلال عام 2014 إلى ثلاث فئات: دول منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستجدة بهدوء وثقة كالسعودية والإمارات، ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران، ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصاداتها، والفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة والصين.

وربطت أسباب الانهيار بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، فضلاً عن زيادة الإنتاج، بالتزامن مع طفرة النفط الصخري الأميركي. إلا أن ثمة إجماعاً على أن هناك أسباباً أخرى تقف وراء الظاهرة الاقتصادية السياسية المركبة، وهناك دول -كإيران- تعتقد أن الهبوط لا يعود إلى اعتبارات اقتصادية، إنما هي سياسية.

هبوط تدريجي لاسعار النفط

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير 2015 إلى ما دون خمسين دولاراً، ويعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلاً عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من



خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدًا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

وأسهم أيضًا في التراجع الشديد لأسعار النفط في الأشهر الستة الأخيرة لعام 2015 ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل، وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي -أكبر اقتصادات العالم- والذي استغاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأمريكيين، مما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الأمريكي.

وبشير صندوق النقد الدولي إلى أن قراءة متفحصة لتوقعات منظمة الطاقة الدولية للطلب على الخام بين شهري يونيو وديسمبر 2015 تؤكد أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين 20 و35% من تراجع أسعار البترول، ليتضافر هذا العامل مع الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط في الفترة نفسها، والتي نتجت أساسًا عن التعافي السريع لإنتاج ليبيا النفطي وبلوغ الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق في النصف الثاني من عام 2015 لمستويات قياسية، وذلك رغم الاضطرابات التي يعيشها العراق، وتفيد آخر تقارير منظمة الطاقة بأن مخزونات النفط العالمية - لا سيما في أميركا- في أعلى مستوياتها منذ عامين.

إلا أن كل التحليلات تجمع على أن العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط للهبوط بشكل سريع -لا سيما منذ نوفمبر 2014- هو إصرار السعودية، أكبر مصدر للخام في العالم، على عدم تقليص إنتاجها؛ وبالتالي دفع الأسعار للصعود، وهو ما جعل منظمة "أوبك" -التي تمتلك فيها الرياض النفوذ الأكبر- تقرر في آخر الشهر المذكور الإبقاء على سقف إنتاجها المحدد بثلاثين مليون برميل يوميًا رغم استمرار هبوط أسعار الخام، ويمثل إنتاج "أوبك" ثلثي الإمدادات العالمية، وقد اعتبر هذا القرار تحولًا في سياسة "أوبك" التي كانت تتدخل لإحداث توازن في السوق عند هبوط الأسعار بشدة.



ولقد كان هدف السعودية من تخفيض الأسعار إخراج المنتجين الهامشيين الذين أغرقوا الأسواق بالنفط، واستفادوا من ارتفاع الأسعار- في إشارة إلى النفط الصخري الأميركي-، وأوضحت السعودية أنها ستظل تنتج حصتها حتى لو وصل سعر النفط إلى عشرين دولاراً، واعتبرت أنه من غير العادل مطالبة "أوبك" بتقليص إنتاجها إذا لم يقيم المنتجون خارج المنظمة بالخطوة نفسها، وقد أضافت ان المنتجون المستقلون ينتجون حوالي ستة ملايين برميل يومياً .

ومنذ قرار "أوبك" تراجع سعر النفط بأكثر من 32%، وكان هذا القرار محكوماً برغبة الدول الأعضاء فيها -لا سيما السعودية- في مواجهة إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وكندا، إذ أرادت عبر السماح بالمزيد من الهبوط في الأسعار بالأسواق العالمية جعل منتجي النفط الصخري يتحملون خسائر هبوط الأسعار، لا سيما أن تكلفة استخراج النفط الصخري أعلى بكثير من تكلفة استخراج النفط التقليدي، فتكلفة إنتاج النفط بالسعودية ودول الخليج - ما عدا العراق- تهاز خمسة دولار للبرميل، في حين تصل في الولايات المتحدة إلى ما بين 70 و85 دولاراً.

ويرى آخرون أن ما يجري في أسواق النفط يعد "عقاباً جماعياً"، إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة -رغم خسارتها من النفط الصخري- على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً والضغط عليها بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبحت لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

الدول المتضررة من انخفاض اسعار النفط

أن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي الى اضطرابات في بلدان مثل روسيا وفنزويلا وإيران، فقد يكون هناك تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الروسي، لا سيما مع فقدان الروبل قيمته، وإيران أيضا ستتضرر لأن هامشاً كبيراً من ميزانيتها يعتمد على النفط، وفنزويلا ستتضرر من حيث الاقتصاد ومعدلات النمو، لكن الضرر الناجم لن يهز هذه الدول.



كما أن عودة الأسعار للتوازن "ليست بيد الدول المنتجة داخل "أوبك"، وإنما بيد الدول المنتجة للنفط البديل (النفط الصخري)"، وعندما ترى هذه الأخيرة أن الكلفة أكثر من الأسعار المتحققة، "فإنها ستبدأ بالتوقف عن الإنتاج، وبالتالي يقل الفائض من العرض، وترجع الأمور لسابق عهدها.

ولان سعر الغاز مرتبط بسعر النفط، وإن دولة مثل قطر ستكون متأثرة حتمًا، لكنه لا أحدا يعرف مقدار التأثر، فأسعار الغاز تظل غير معلنة.

أما العراق فتعد من أبرز المتأثرين من خفض أسعار النفط، حيث يعاني العراق الآن وضعًا حرجًا للغاية، فميزانيته هبطت بشكل كبير جدا، والسلطة القائمة تعاني ديونًا ونفقات كبيرة، لكنها لا تعترف بذلك. لذا يجب على الحكومة العراقية اتباع خطوات نحو إيجاد حلول لمكافحة الفساد، فهو العنصر الرئيسي الذي يعاني منه العراق، وهو يستهلك الميزانية والإيرادات في بلد لا ينتج سوى مليونين ونصف المليون برميل يوميًا.





الصين أكثر الدول استفادة من انخفاض أسعار النفط

شكل الانخفاض الحاد في أسعار النفط فرصة ذهبية بالنسبة للصين، فقد سجلت وارداتها من النفط الخام خلال عام 2014 أرقاماً قياسية وصلت إلى 308 ملايين طن بقيمة 226 مليار دولار، وبزيادة وصلت نسبتها إلى نحو 10% عن عام 2013، وفق إحصاءات الهيئة الصينية العامة للجمارك.

وأعلن المكتب الوطني الصيني للإحصاء عن إنجاز المرحلة الأولى من مشروع صيني طموح لزيادة حجم احتياطياتها الإستراتيجية من النفط ودخوله حيز التنفيذ، حيث سجلت سعة التخزين أكثر من 16 مليون متر مكعب مع بلوغ احتياطيات النفط الفعلية نحو 13 مليون طن متري (أي ما يقارب 17 يوماً من الواردات الصافية، وفق متوسط واردات البلاد السنوية).

وكانت الصين بدأت مشروعها لبناء مواقع لتخزين الاحتياطي الإستراتيجي منذ عام 2003 في إطار خطة شاملة لحماية أمن الطاقة. وأعلنت لجنة الدولة للتنمية والإصلاح أنها انتهت من إعداد خطط المرحلة الثانية من المشروع، لكنها لم تحدد المواقع التي تم اختيارها لتنفيذه، ومن المقرر أن تبدأ مرحلته الثالثة بحلول عام 2020.

وتعهد الرئيس الصيني خلال قمة العشرين في بريزبين بأستراليا بأن بلاده ستعتمد الشفافية، وتقوم بنشر المعلومات المتعلقة باحتياطياتها الإستراتيجية من الطاقة بشكل تدريجي. ويذكر أن الصين كانت تحجم عن ذلك، وتعتبره أحد أسرار الدولة.

ويهدف المشروع إلى جعل الاحتياطي الإستراتيجي يكفي الصين لمدة تسعين يوماً، وهي الفترة التي تعتمد عليها العديد من الدول المتقدمة كحد أدنى. ويرى مراقبون أن أمن الطاقة لدى الصين -وبالنظر إلى حجم استهلاكها الكبير- فإنها قد تحتاج إلى مخزون احتياطي إستراتيجي يصل إلى 120 يوماً. ويذكر أن الاحتياطي الإستراتيجي الحالي للصين لا يتجاوز ستين يوماً.



كانت الصين قد حلت محل الولايات المتحدة عام 2013 كأكبر مستورد للنفط في العالم، حيث استوردت نحو 282 مليون طن من النفط الخام، بقيمة 220 مليار دولار، شكلت حوالي 60% من احتياجاتها. وتتوقع منظمة الطاقة العالمية أن تصبح الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم عام 2030.

أن انخفاض أسعار النفط العالمية قد يؤدي إلى تسريع جهود الصين في بناء مخزونها الإستراتيجي، لكنه لن يؤدي إلى تغييرات جذرية على السياسات النفطية للصين، باعتبار أن عقود استيراد النفط الكبيرة قد تم توقيعها في وقت سابق بأسعار محددة سلفاً، كالاتفاقية التي وقعت مع روسيا للثلاثين عاماً القادمة، أو الاتفاقيات الموقعة مع إيران.

وتشير معادلة العرض والطلب الحالية إلى أن الأشهر القريبة المنظورة على الأقل لن تشهد عودة إلى الأسعار السابقة. ووفق هذه المؤشرات فإن الصين ستكون قد وفرت نحو 17 مليار دولار خلال عام 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط، وإذا استمر اتجاه انخفاض الأسعار حتى نهاية العام الحالي، فإن التقديرات تشير إلى أن الصين سوف توفر نحو ثلاثين مليار دولار.

ويقدر خبراء أن كل انخفاض بنسبة 10% في أسعار النفط يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة تقارب 0.15 نقطة مئوية، وإلى انخفاض التضخم الاستهلاكي بما يقرب من 0.25%، كما أنه يحسن ميزان الحساب الجاري بنسبة 0.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وأقدمت السلطات الصينية على تخفيض أسعار التجزئة للوقود للمرة العاشرة خلال عام، ووفق الآليات المستخدمة لضبط الأسعار في السوق المحلي الصيني فإن تغير الأسعار في السوق الدولي بما يزيد على ثمانية دولارات خلال فترة عشرة أيام صعوداً أو هبوطاً فإن ذلك يتطلب إجراء تعديلات على أسعار التجزئة في السوق المحلي.



وانعكس انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الصيني الذي يعاني من تراجع حاد في سرعة نموه، كما انعكس على الكثير من الصناعات الأخرى، لكن الأهم بالنسبة للصين هو تأثيره على أسعار المنتجات الغذائية بسبب النسب المرتفعة لاستهلاك مثل هذه المنتجات في أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان، كما أدى أيضاً إلى تحريك القطاع الاستهلاكي، خاصة بعد أن أقدم بنك الصين المركزي على تخفيض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ عامين، كما ارتفعت أسهم شركات الطيران في سوق الأوراق النقدية بنسب كبيرة.

نداءات انخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون

ان انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية يستلزم التفكير من جانب دول مجلس التعاون الخليجي في تبني رؤية إستراتيجية موحدة لتتبع قاعدة الاقتصاد، والانفكاك على الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية. وعلى الرغم من ان الدول المنتجة للنفط بشكل عام عاشت في فترات سابقة أزمات نفطية مماثلة، وعانت موازاناتها لسنوات عديدة من العجز دون أن يحملها ذلك على التحرك سوى من جانب تنويع استثماراتها الخارجية، في وقت يراد لهذه الدول أن تظل ذات نزعة استهلاكية فقط.

حذرت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني في تقرير لها صدر في نوفمبر 2014 من أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة سيؤدي على الأرجح إلى تباطؤ اقتصادات دول الخليج ومشاريعها في مجال البنية التحتية؛ إذ تشكل العائدات النفطية في المتوسط 46% من العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي الست، في حين تشكل الصادرات النفطية ثلاثة أرباع الصادرات.

واعتبرت "ستاندرد آند بورز" البحرين وسلطنة عمان الأكثر عرضة لمخاطر انخفاض أسعار النفط، في حين أن الإمارات وقطر هما الأقل عرضة.



وفي ظل توقعات باستمرار انخفاض أسعار النفط في المدى المنظور ، توقع العديد من الخبراء ألا يشهد العالم سعر مائة دولار للبرميل مجدداً. وتشير بعض تقارير المؤسسات المالية الدولية إلى أن حكومات دول مجلس التعاون قد تعمد إلى تسريع خطواتها لتخفيض الدعم لأسعار الطاقة، لكن ذلك قد يضر الصناعات المعتمدة على النفط مثل البتروكيماويات، وحسب البنك الدولي فإن دول الخليج تدعم أسعار الطاقة سنوياً بـ160 مليار دولار.

ومن أبرز تجليات تأثير الهبوط الشديد لأسعار النفط على دول الخليج تراجع إيراداتها النفطية وانعكاسات ذلك على موازاناتها، وبالتالي حجم الإنفاق العام وإن بشكل متفاوت، إذ إن هذه الدول وضعت موازاناتها بناء على سعر للبتروول أعلى بقليل أو كثير من السعر الذي وصل إليه الخام في يناير 2015، وهو خمسون دولار.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2014 حول الوضع الاقتصادي للمنطقة، فقد وضعت السعودية والإمارات موازنتيهما لعام 2014 على أساس 97 دولار، والكويت على أساس 54 دولار، وقطر على أساس 54 دولار، والبحرين على أساس 132 دولار، وسلطنة عمان على أساس 99 دولار.

ومن المرتقب أن يحد استمرار هبوط أسعار النفط من نمو القروض الممنوحة في منطقة الخليج، ويقلص وتيرة نمو القطاع غير النفطي في دول المنطقة، إلا إذا ضخت الحكومات سيولة في السوق عبر برامج الإنفاق العام، حسب ما خلص إليه بنك "بي إن بي باريسا" الفرنسي، وكان حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص الخليجي قد زاد بنسبة 10% بين عامي 2011 و2013.

وعن أسواق المال الخليجية -من جهتها- تأثرت بشكل مباشر بالتراجع الكبير لأسعار الخام، وعرفت عمليات بيع وصفقت بالمدعورة - لا سيما بيع أسهم الشركات المرتبطة بالنفط- في شهري نوفمبر وديسمبر 2014، وواصلت اتجاهها نزولاً في بداية عام 2015، وقدرت خسائر



البورصات الخليجية جراء هبوط أسعار النفط بأكثر من 150 مليار دولار منذ نهاية أكتوبر 2014، وهي خسائر لم تسجلها هذه البورصات منذ خمس سنوات.

ويعزى سبب تأثر البورصات الخليجية بهبوط أو صعود النفط إلى عاملين رئيسيين:

- ✓ وهو ارتباط القطاع الخاص في دول الخليج بالإنفاق الحكومي، والذي يرتبط هو الآخر بإيرادات النفط،
- ✓ والعامل الثاني هو ثقل شركات قطاع النفط في المؤشر العام لهذه البورصات، إذ إن تراجع أرباح الأخيرة جراء هبوط أسعار النفط يجد صداه بسرعة في أداء مؤشر الأسهم.

بشكل عام ، دول الخليج لن تكون متضررة عندما يباع برميل النفط بأربعين دولار، لأن تكلفة الإنتاج لديها لا تتجاوز خمسة أو أربعة دولارات، لكن دول النفط الصخري سوف تتضرر كثيراً عندما يباع البرميل بالسعر المذكور، وعندما يباع بـ35 دولارا ستكون الخسارة أكبر بالنسبة لها.

كما ان عودة الأسعار للتوازن "ليست بيد الدول المنتجة داخل "أوبك"، وإنما بيد الدول المنتجة للنفط البديل (النفط الصخري)"، وعندما ترى هذه الأخيرة أن التكلفة أكثر من الأسعار المتحققة، "فإنها ستبدأ بالتوقف عن الإنتاج، وبالتالي يقل الفائض من العرض، وترجع الأمور لسابق عهدها".

وبدراسة هذه الظاهرة اتضح ان المضاربة من أهم العوامل الرئيسية المؤدية إلى خفض الأسعار، أما العامل الجيوسياسي فقد تراجع كثيراً رغم الأحداث الملتهبة التي تعيشها المنطقة، كما ان الاحتياطات الإستراتيجية والتجارية للدول الصناعية لم تؤثر كثيراً على خفض الأسعار، لأنها لم تشهد ازدياداً ملحوظاً، فاحتياطي الولايات المتحدة مثلا لا يزيد على ثلاثين يوماً فقط.



كما ان للمملكة العربية السعودية احتياطات هائلة، وبالتالي فهي تستطيع مقاومة هبوط الأسعار، والمؤكد أنها لا تريد الدفاع عن سعر البرميل ولا تريد أن تخسر حصتها من الإنتاج لحساب آخرين، لكن المملكة مضطرة لإنتاج النفط من أجل استهلاك الغاز.

دلائل التنويع في الاقتصادات الخليجية

إن موضوع التنوع الاقتصادي يكتسب أهمية كبيرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلها بشكل عام وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط من جهة وكونه مصدراً طبيعياً سينضب يوماً ما بالتأكيد من جهة أخرى.

وقد أكدت تقارير محلية ودولية عدة أن دولة الإمارات انتقلت من اقتصاد النفط إلى اقتصاد التنوع الإنتاجي في شتى المجالات.. وقد وصلت مساهمة القطاعات غير النفطية إلى أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وهناك توقعات أن ترتفع هذه النسبة في السنوات القليلة المقبلة وفقاً لاستراتيجية محكمة ضمن رؤية الإمارات 2021 بحيث لا يتجاوز الاعتماد على النفط 20 % فقط من الناتج .

يتوافق لدى دول مجلس التعاون إمكانيات مالية ضخمة تؤهلها لاحتضان برنامج للتنويع الاقتصادي لمعالجة الأخطاء؛ فقد استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على أكثر من 35 % من الثروات السيادية بحلول منتصف 2014 .

لدى دول مجلس التعاون الخليجي الست فرصة تاريخية للاستفادة من العوائد النفطية، وتوظيف الإمكانيات بقصد التنويع في الاقتصادات بعيدا عن القطاع النفطي.

حاليا يشكل القطاع النفطي نحو نصف وتحديدًا 49 % من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي عدا الأهمية النسبية بالنسبة لإيرادات الخزانة والتصدير. لكن من شأن تقليص الاعتماد على القطاع النفطي إخراج الاقتصادات من تحت رحمة التطورات والتغيرات في أسواق النفط العالمية.



المعروف أن النفط سلعة استراتيجية تتأثر أسعارها بمتغيرات جمّة تشمل، ولا تقتصر على، مستويات الإنتاج النفطي، ولكن تضم التطورات السياسية والاقتصادية ونفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة.

تعتبر الكويت الأكثر اعتماداً بين دول مجلس التعاون على القطاع النفطي والذي يشكل 91% من دخل الخزانة و90% من الصادرات و45% من الناتج المحلي الإجمالي. التأخر النسبي للكويت عن بقية دول مجلس التعاون بخصوص التنوع يعود لأسباب تشمل الخلاف المستمر بين مجلس النواب المنتخب والحكومة المعنية حول الأولويات الاقتصادية.

في المقابل، تعتبر البحرين الأقل اعتماداً على القطاع النفطي، والذي بدوره يمثل 86% من إيرادات الخزانة ونحو ربع الناتج المحلي. لأسباب تشمل محدودية الثروات النفطية، لجأت البحرين لخيار التنوع الاقتصادي منذ السبعينات عبر الاستثمار في القطاع الصناعي مثل تشييد مصنع للألومنيوم. وبشكل قطاع الخدمات 24% من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين، ويتميز الاقتصاد البحريني بتطوير قطاع الخدمات المالية بما في ذلك التأمين مستفيداً من مواطني القوة في المجتمع وتحديدًا الثروة البشرية. وربما خسر الاقتصاد البحريني جانباً من تميزه بسبب البطء في معالجة أسباب وتداعيات الاحتجاجات التي اندلعت في مطلع 2011، وهو الأمر الذي أفسح المجال لاقتصادات إقليمية منافسة للاستفادة من الوضع.

وتأتي عمان بعد البحرين من حيث التنوع الاقتصادي كترجمة لتركيزها على إنشاء مناطق صناعية مستفيدة من العامل الجغرافي للسلطنة. كما تشمل مواطني القوة في اقتصاد السلطنة قطاعات مثل الزراعة والصيد البحري والسياحة.



أداء الأسواق المالية الخليجية

في ظل المعطيات والانجازات التي حققها مجلس التعاون دول المجلس في كافة المجالات منذ انطلاقة في عام 1981م ، وبالأخص ما يتعلق منها في المجال الاقتصادي بداية من قيام منطقة التجارة الحرة (عام 1983م) وانطلاق الاتحاد الجمركي (عام 2003م) وإعلان السوق الخليجية المشتركة (عام 2007م) والسير قدماً في الاتحاد النقدي وقيام المجلس النقدي والبدء في تنفيذ مهامه تمهيداً لقيام البنك المركزي وإطلاق العملة الموحدة عام (2010م) ، فقد برز أهمية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها نظراً للأهمية القصوى لهذه المواضيع، حيث نصت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لتفعيل السوق الخليجية المشتركة وتعظيم الاستفادة منها، وهو ما أكد عليه المجلس في دورته الثلاثين (الكويت -ديسمبر 2009م) بتكليف اللجان الوزارية المعنية بوضع الآليات اللازمة لتفعيل المادة (5) من الاتفاقية الاقتصادية التي تنص على "تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها" وذلك بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبيئية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار.

وسعيًا لتحقيق التكامل في الأسواق المالية بما يتفق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة ويمكن مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين من الاستثمار والتداول في جميع الأسواق المالية بدول المجلس بيسر وسهولة ، ودون تفريق أو تمييز في المعاملة، ويتيح لهذه الأسواق تحقيق مزيد من التطور وتقديم منتجات جديدة وتطوير أسواق الصكوك والسندات التي لها دور هام في تعزيز مسيرة النمو الاقتصادي بدول المجلس، وتنفيذاً لقرار المجلس المشار إليه، فقد قرر المجلس الوزاري في دورته (115) المنعقد في مارس 2010م بتشكيل لجنة وزارية دائمة من رؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس ترفع توصياتها للمجلس الوزاري،



يكون من مهامها واختصاصاتها ما يلي :

- توحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية سعياً لتكاملها .
- تحقيق متطلبات السوق الخليجية المشتركة ، بأن " يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية " ، بما في ذلك تداول الأسهم وتأسيس الشركات.

وفي ضوء ما أوكل لها من مهام واختصاصات شكلت اللجنة الوزارية لجنة عالية المستوى من رؤساء هيئات الأسواق المالية ، لاقتراح الآليات اللازمة لتنفيذ تلك المهام ، واقتراح خطة عمل اللجنة الوزارية ضمن برنامج زمني لتحقيق التكامل بين الأسواق المالية بدول المجلس . وشرعت اللجنة في تنفيذ مهامها حيث قررت في اجتماعها الأول (يونيه 2010م) تشكيل ست فرق عمل وهي:

1. فريق عمل الإدراج والإفصاح والحوكمة.
2. فريق عمل الإصدارات الأولية والكتابات في الأسواق المالية.
3. فريق عمل الربط والتفصيص.
4. فريق عمل الأدوات المالية.
5. فريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية.
6. فريق عمل مؤسسات السوق المالية.

على أن تعمل هذه الفرق على دراسة الموضوعات المتعلقة بمهام واختصاصات اللجنة الوزارية ورفع توصياتها إلى لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية تمهيداً لإقرارها والتوصية بشأنها للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية.



وقد توصلت اللجنة الوزارية للأسواق المالية في اجتماعها الثاني (دبي، 16 يونيو 2011م) إلى قواعد موحدة لإدراج الأوراق المالية (الأسهم، والسندات والصكوك، ووحدات صناديق الاستثمار) في الأسواق المالية بدول المجلس وأوصت للمجلس الوزاري برفعها للمجلس الأعلى لاعتمادها والعمل بها بصفة استرشادية، على أن تقوم الدول الأعضاء برفع تقارير دورية (كل ستة أشهر)، عن تطبيقها ومقترحاتها لتحسين وتطوير هذه القواعد، تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية، وفي الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى (19-20 ديسمبر 2011م) قرر المجلس الأعلى ما يلي :

أولاً : اعتماد القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية بدول المجلس وهي :

- القواعد الموحدة لإدراج الأسهم في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- القواعد الموحدة لإدراج السندات والصكوك في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- القواعد الموحدة لإدراج وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانياً : العمل بها بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية.

وفي عام 2012م توصلت اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس إلى بعض القواعد والمبادئ الموحدة المتعلقة بتكامل الأسواق المالية بدول المجلس وأوصت للمجلس الوزاري برفعها للمجلس الأعلى وصدور قرار مقام المجلس الأعلى لها في دورته الثالثة والثلاثين (ديسمبر 2012م)، بما يلي :



1. اعتماد القواعد الموحدة لطرح الأسهم في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعمل بها بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية.

2. اعتماد قواعد الإفصاح الموحدة للأوراق المالية المدرجة في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعمل بها بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية .

3. اعتماد المبادئ الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، والعمل بها بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية.

وتوصلت اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس في عام 2013م لعدد من القواعد الموحدة في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون والتي اعتمادها مقام المجلس الأعلى لها في دورته الرابعة والثلاثين (ديسمبر 2013م)، وهي:

- القواعد الموحدة لإصدار وطرح السندات والصكوك في الأسواق المالية بدول المجلس.
- القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بدول المجلس.
- القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول المجلس. والعمل بهذه القواعد بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية .



وفي الاجتماع الخامس للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس (أكتوبر 2014م) أوصت اللجنة باستمرار العمل بصفة استرشادية لكافة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس والتي سبق وأن أعتمدها المجلس الأعلى وذلك لحين الانتهاء من إعداد منظومة القواعد الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس بشكل كامل، والتأكد من موائمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

وفي عام 2015 م توصلت اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس إلى قواعد موحدة للاستحواذ في الأسواق المالية بدول المجلس وأوصت للمجلس الوزاري برفعها للمجلس الأعلى لاعتمادها والعمل بها بصفة استرشادية لحين الانتهاء من إعداد منظومة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس بشكل كامل، والتأكد من موائمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

الأداء الاقتصادي لدول المجلس في المؤشرات الدولية والتقارير الدولية

تبقى مؤشرات القياس والتقييم التي تضعها المؤسسات الدولية الرسمية أو شبه الرسمية ذات دلالات مهمة، وهي ضرورة إلى الحد الذي يجعل بعض الدول تسعى وربما دفعت الغالي والثمين لتحسين موقعها في تلك المؤشرات، إما لجهة تحسين صورتها لدى المستثمرين واستقطاب الأموال وضخها في اقتصادها أو لجهة تقوية مراكزها التفاوضية في الجوانب المتعلقة بالسياسة أو الدفاع عن مصالحها الدولية أو تحسين مواقعها التفاوضية عند الاقتراض من المؤسسات المالية الأجنبية أو استثمار مواقعها في تلك المؤشرات للتخفيف من الضغوط التي قد تواجهها حيال قضايا معينة.

وهذه المؤشرات في الغالب هي نتاج خبرات اكتسبتها المؤسسات التي تعدها، ولا شك في أن كثيراً منها بات أساساً في علاقات الدول على المستويات السياسية والاقتصادية، لأنها تعكس حيزاً كبيراً من وضع الدولة وفقاً لموقعها في المؤشر.



دول مجلس التعاون الخليجي في الغالب تحوز مراكز دولية متقدمة وفي الصدارة عربياً بطبيعة الحال في تلك المؤشرات وتحديداً المرتبطة بالاقتصاد الداخلي أو مدى إسهام اقتصاداتها في الاقتصاد الدولي، ولا أظن ذلك كان سيحدث لولا تثبيت الخيار الذي تنهجه دول المجلس في سياستها منذ إكتشاف النفط فيها قبل منتصف القرن الماضي، وهو الخيار المتمثل في التنمية داخلياً وبناء علاقات متوازنة ومتصالحة مع الخارج.

في 2016 صدرت مؤشرات عدة في هذا الخصوص، وما كان الأمر يستحق أن نختار من تلك المؤشرات بعض المؤشرات للوقوف على مراكز دول المجلس، ولقد تم اختيار أربعة مؤشرات لنرى كيف كانت مراكز دول المجلس عربياً وعالمياً، وهي مؤشرات:

معهد ماكينزي للربط العالمي، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر غرفة التجارة الدولية (مؤشر الأسواق المفتوحة).

في مؤشر معهد ماكينزي للربط العالمي والذي يؤكد حجم إنخراط الدولة في الاقتصاد العالمي والتدفقات العالمية. ويعطي المؤشر نظرة شاملة لكيفية مشاركة الدول في التدفقات الداخلية والخارجية للسلع والخدمات والتمويلات والأشخاص والبيانات، جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول عربياً والعاشر عالمياً من بين 108 دول، وأحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عربياً والمركز 11 عالمياً، في حين أحتلت الكويت المركز الثالث عربياً و23 عالمياً.

وفي مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة هيرتيج فاوندیشن الدولية الذي يقيس سلطة القانون والنظام القضائي وحرية الملكية وحجم الحوكمة والكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة وحرية ممارسة أنشطة الأعمال وحرية العمل وتكلفة استكمال متطلبات التراخيص وحرية النقد والتجار، جاءت البحرين في المرتبة الأولى عربياً وفي المركز 18 عالمياً، فيما أحتلت الإمارات المرتبة الثانية عربياً و25 عالمياً بتسجيلها إجمالي



72.6 نقطة على المؤشر، ونسبة تغير إيجابية بلغت 0.2 +، وقطر احتلت المرتبة الثالثة عربياً و34 عالمياً، وجاءت السعودية في المرتبة السابعة عربياً والمرتبة 78 عالمياً.

وفي المؤشر الثالث، وهو التنافسية، تصدرت قطر الترتيب عربياً واحتلت المركز 14 عالمياً، تلتها الإمارات لتكون الثانية عربياً وفي المركز 17 عالمياً، والسعودية في المرتبة الثالثة عربياً و25 عالمياً. ويقاس المؤشر العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لـ 140 دولة حول العالم، ويعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسة لقياس مدى تنافسية الدولة عالمياً، وهي المتطلبات الأساسية للاقتصاد، العوامل المحسنة لكفاءة الاقتصاد، وعوامل الإبداع والتطور.

في المؤشر الرابع الأسواق المفتوحة (مؤشر غرفة التجارة الدولية) احتلت الإمارات المركز الأول عربياً، وجاءت السعودية في المركز الثاني. ويقاس مؤشر الأسواق المفتوحة مدى نجاح الدول في فتح اقتصاداتها أمام التجارة العالمية، وإزالة العوائق أمام تدفق البضائع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال بين الدول. ويشمل المؤشر 75 دولة تمثل مجتمعة أكثر من 90% من إجمالي حجم التجارة والاستثمارات الدولية.

المؤشرات السابقة دلائل لحسن توظيف الثروة في دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك لا يعني أنه ليست ثمة أخطاء أبداً في تلك الدول، لكن بصورة عامة وبأقصى درجات العدالة - ومقارنة مع دول توازيها في الثروات والبعد الحضاري - فإن دول الخليج كانت رشيدة في إدارة ثرواتها، وتمكنت من موازنة تلك الثروات على الرغم من المخاطر التي واجهتها أمنياً وعسكرياً، وليس آخرها حربا الخليج في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي والربيع العربي والإرهاب الذي يترصص بها داخلياً أو في الدول المحيطة بها. في الختام، نقول إن مواقع دول المجلس في تلك المؤشرات تؤكد سلامة اقتصادها، وتشدد على وجوب استدامة هذه العلاقات الاقتصادية التي تربط دول المجلس.



الملاحف

جدول رقم (1)

ترتيب دولة الامارات العربية المتحدة فى التقارير والمؤشرات الدولية

تاريخ التقرير	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	اسم التقرير
2015	1 –	12 ↓	الكتاب السنوي للتنافسية العالمية
2015	1 ↑	24 ↓	تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي
2014	1–	16 ↓	تقرير تمكين التجارة العالمي
2015	2 ↓	17 ↓	تقرير التنافسية العالمي
2015	1 ↑	24 ↑	تقرير تنافسية السياحة والسفر
2015	2–	47 ↓	مؤشر الابتكار العالمي
2015	1 ↑	31 ↑	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
2016	1–	28 ↓	تقرير السعادة العالمي
2015	2–	41 ↓	تقرير التنمية البشرية العالمي
2015	1–	30 ↓	تقرير مؤشر الازدهار
2015	1–	20 ↓	تقرير المواهب العالمي
2014	1–	45–	تقرير تصنيف العلامة التجارية للدول (مجال السياحة)
2015	1–	38 ↓	تقرير الطاقة العالمية الثلاثية
2015	1–	47 ↓	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين
2016	1–	19 ↑	مؤشر ريادة الأعمال العالمي

Source: Federal Competitiveness and Statistics Authority



النتائج

- أن لهذه التطورات والتغيرات الخليجية النوعية دلالات عديدة تكمن في تأكيد ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى إحداث مزيد من التنوع في الاقتصادات الخليجية، بما يزيد من مناعة هذه الاقتصادات وقدرتها على مواجهة الأزمات القادمة والمتوقعة .
- إن البنية الاقتصادية والسياسات المالية والاقتصادية المرنة التي انتهجتها دول مجلس التعاون الخليجي لم تتح التخفيف من حدة تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية فحسب، وإنما أتاحت أيضاً فرصاً استثمارية مجددة استغلتها دول المجلس في تخفيض تكاليف المشاريع التنموية المزمع تنفيذها داخلياً والاستحواذ على مؤسسات مهمة ومربحة خارجياً، مما يعطي دفعاً جديداً لاقتصاديات هذه الدول في السنوات القادمة.
- إن دول الخليج كانت رشيدة في إدارة ثرواتها، وتمكنت من موازنة تلك الثروات على الرغم من المخاطر التي واجهتها أمنياً وعسكرياً، وليس آخرها حربا الخليج في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي والربيع العربي والإرهاب الذي يترىص بها داخلياً أو في الدول المحيطة بها.
- إن مواقع دول المجلس في المؤشرات الدولية تؤكد سلامة اقتصادها ، وتشدد على وجوب استدامة هذه العلاقات الاقتصادية التي تربط دول المجلس.



المراجع

- Federal Competitiveness and Statistics Authority
- محمد عبد الرحمن الصومى – التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي – مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية – 2011
- عبد الوهاب بدر خان – دول الخليج بمواجهة العواصف العربية -- مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية – ابريل 2011
- احصاءات – الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي
- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية